

فوقه واستقر الامر وتحققه ان استقام بمعنى نقول
 لا زور بمعنى طلب نقول شي مفرد وحمله على المعنى الثاني
 ويصح ان لا يعقل فقر الصحة بعدم الاعلال
 دفعا لتوهم انها عدم الاعلال كما هو معناها الحقيقي
 بخلاف هذه فانه لا يقبله هذه الجملة في الحقيقة هي
 الجواب للسؤال عدم علة عدم الاعلال هذه لان علة
 اعلاها والمال اولها ظاهر ان العيب ما بعدهما
 وفي ما تقدم ففعل نقل جوز الوجهين عن سببه ولم
 ان الجواب لينا اول اسود وايضا اسود وايضا لان
 ما قبل العيب فيهما ليس احد الثلاثة واسم الفاعل
 قال بعض المحققين هذا الابدال جار فيما كان على فاعل
 وقامه ولم يكن اسم فاعل كقولهم جار للبيان
 قال صعد لانه جار للجيم والزام وهو خشيته
 تحمل في وسط السقف واضا تسمية الشيء بالشيء
لا تسمى بخصمه به حتى لا يوزع فعلها بما يخص
 بالمسمى فلا يصح التعليل بالكون على اربعة احرف كونه
 عاما بل يجوز ان يسمى بهذا الاسم الذي لا يسمي
 وان لا يسمى به كما تارة للرجاحة لاستقرار المانع
 فيها المشتدات بين التعليلية وغيرها كالكون ما لا يسمى

به الثان هو الامر الفعل من التاقص هذه الزيادة خصصت
 القاعده بالناقص فالتمثيل لها بالاسم مناف فالصواب
 حذفها واحوالفظ الكتاب على ظاهره ونفرون
وبرميان مئين للمعقول خصصها بالتحال المذكور
 ان فتح ما قبل الورد والياء فيها مئين الفاعل متب
 ان هو في نفرون مضموم وفي بريان مكسور وما جريان
 مضارع وهو كسريين فالماضي وصحوا في المضارع
 مطلقا ادى الى التباس بالقره ولو في صورة وما غزوز
 فالقباسها مطلق وما عصبان ورجبان فعند الاضافة
 وما جريان ونفرون وبرميان فعند دخول التاني
 وارضيما مقطوع من المضارع فهو فرعه وان كانت ضمة
او كسرة سقطان اسقط حركتا الامر المذكوران
 الوا قبلها بعد سلب حركته لشقلها ان نقل
 حركتي الامر المذكورين على الامر فسقط الامر اول اول
 سقوط حركتي الامر ونقصها تسكن الامر فنحذف القاء
 الساكنين وهما الامر ووزو الصمد فنحركتا الامر المذكوران
 وان كانتا متحدين بالذات اعني الضمة الاسما باعتبار
 ما فيها الثتان وهو فصل الانيبي والقاء الساكنين
 في فصل الانيب تقدري وقد مر منه اشارته لهذا

سواء كان الفعل

انما كان التام
 او ناقصا
 او متحركا
 او ساكنا